

اي لا يلزم الالاتج في عكس وضع المقدم وهو وضع الثاني ولا في عكس وضع الثاني وهو
 رفع المقدم فلو قلت في المثال المتقدم كذبحوا نبيهم انما انسان ولا نه
 ليس باسنان لان الالاتج قد يكون اعم من الملزوم ولا يلزم من اسنان الالاتج
 انات الاخص وكذا الوقتت لكنه ليس باسنان ولا يتبع ان لا يكون
 ولا انه حيوان لان في الخاص لا يوجب رفع العام والمزوم هنا
 اخص من لزامه وهذا معنى قوله **لا ايجال** اي لما يقع من ان الثاني
 لايتم وقد يكون اعم من الملزوم فلا يلزم من اسنانه انات ملزومه
 ولا من نقي ملزومه نفيه فهذا ان الضروريات عقيمان وان **يكن**
 القياس الشرطي **منفصلا** اي قضية منفصلة فهي ما حقيقه او
 مانعة جمع او مانعة خلو فان كانت حقيقة فوضع اذ اي
 طرفها **ينسخ رفع ذلك** اي الطرف الآخر نحو ما ان يكون
 الموجود قد يما او ما ان يكون حادنا لكنه قد يم نسخ انه ليس
 بحدث او لكنه حادث ينسخ انه غير قديم **والعكس كذا**
 اي رفع احد الطرفين ينسخ وضع الآخر كما اذ قلت في
 المثال المذكور لكنه ليس بقديم ينسخ انه حادث او لكنه ليس
 بحدث ينسخ انه قديم فيحصلان للحقيقة الرجعيان ولعل من
 مانعة الجمع ومانعة الخلو **ينسخ** واذ اي كون وضع احد
 الطرفين ينسخ رفع الآخر والعكس في المنفصل **الاخص** وهو الحقيقة
 لانها اخص من مانعة الخلو ومانعة الجمع لان فيها منه الجمع
 وضع الخلو ثم **ان يكتفى المنفصل مانع جمع فقط فبوضع ذاي**
 احد الطرفين **سكن** اي علم **رفع ذلك** اي الطرف الآخر لانه
 اجتماعها على الصدق نحو اما ان يكون الجسم ابيض او اسود لكنه
 ابيض ينسخ انه ليس باسود او لكنه اسود ينسخ انه ليس بابيض

لو لم يكن سببا له واجب الوجود كان جائزه ولو كان جائزه كان
 حادثا ولو كان حادثا لافترق الوجود والوجود والوجود والوجود
 ولو تعدد الالاتج لفسدت السموات والارض لكن فسادها متفق فان تنق
 ما ادى اليه من جوان الوجود وما يرتب عليه فتت وجوب وجوده
 نفاقا فانتهيتا الى مقدمه ضرورية وهي لو تعدد الالاتج لفسدت
 السموات والارض ثم اخذتكم على قس القياس الاقتراني وهو **القياس**
الاستثنائي بقوله **ومنه** اي القياس ما الذي **يدعي** انه يسمى
بالاستثنائي لاشتماله على اداة الاستثناء وهي لكن كما سياتي
 وانما سميت اداة استثناء كونها اداة استدراك تنفي
 الاستثناء بالاستثناء في احداته فيما قبله شيئا لم يوجد فيه
 كما سطره ابن يعقوب **يعرف** ذلك القياس الاستثنائي بالشرط
 لاشتماله على مقدمه شرطية وتسمى الكبرى والمشمول على اداة الاستثناء
 صفري **بلامترا** اي شك وعرف القياس الاستثنائي وهو الذي
دل على النسخه او ضدها اي يقضيها بان تكون هكذا كور في اوقفيها
 بصورتها كما يأتي **بالفعل** اي بصورتها **بالقوة** اي لا تكون متفرقة
 الاجز الكما في القياس الاقتراني المار فان ينسخه فيه لكنها متفرقة
 الاجزا في مقدمته موضوعها في الصفري ونحوها في الكبرى ولما
 القياس الاستثنائي ففيه عن النسخه او يقضيها بصورته كما يأتي
فان يك الشرطي اي القضية الشرطية وذكر باعتبار القول **ذ الاتصال**
 اي متصله **انسخ وضع اي اثباته** و**انسخ رفعه** نال اي نفيه **رفع اول**
 مثال ذلك فوالك كذا كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان
 ينسخ فهو حيوان فقد انسخ اثبات المقدم اثبات الثاني لان المقدم ملزوم
 والثاني لازم ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ولو قلت في
 هذا المثال لكنه ليس بحيوان انسخ فهو ليس باسنان لان رفع اللازم
 يوجب رفع الملزوم فعلم ان **النسخ** منه ضروران **ولا يلزم في عكسها**
 اي